سمات السكان والتنمية في محافظة حضرموت
(منظور جغرافي)

رزق سعدالله الجابري*

الملخص

تناولت الدراسة بالتحليل الجغرافي السمات السكانية لسكان حضرموت وأثرها في التنمية البشرية والمستدامة. من الحقائق المهمة في التخطيط التنموي أن لسمات السكان أثرا في صياغة السياسات ونجاح الخطط والبرامج التنموية كونها مفتاح الموارد البشرية في المجتمع، والطريق إلى التنمية البشرية و المستدامة. لهذا فان تنمية تلك الخصائص الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية هي مطلب تنموي . اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على عدة مناهج منها الاستقرائي وتحليل التباين.أما مصادرها بيانات تعداد السكان للأعوام 1994م و2004م بالإضافة إلى مسح القوى العاملة وتقديرات 2010م. ولإظهار ذلك استخدم الأسلوب الإحصائي الذي يعتمد على استخراج النسب والمعادلات، وبرنامج أكسل لرسم الأشكال البيانية. ومن خلال نقاط البحث نجد أن سمات السكان في حضرموت تعاني من العديد من المشكلات أثرت سلبا في التنمية المستدامة.

المقدمة :

تعد سمات السكان عنصراً أساسياً للتنمية في أي إقليم جغرافي، وتزداد فرص تحقيق التنمية من حيث السرعة والانتشار بنوعية تلك السمات ، فهي مفتاح لإنتاج الثروة والخدمات وتحسين نوعية الحياة وتحقيق تنمية مستدامة. فالمجتمعات الواقعة في قمة هرم التنمية المستدامة مرجع هذا الوقوع اهتمامها بسمات السكان ، لأن هذا يولد عمالة مدربة تمتلك قدرا من المهارة ، يسهل توظيفها في استثمار وإدارة الموارد وصولا إلى تنمية مستدامة، توفر احتياجات الأجيال الراهنة من دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها. إلى جانب ذلك فهي توجد نظاما متكاملا ومترابطا يتضمن مجموعة من العمليات والأنشطة المتصلة والمتداخلة.

حضرموت تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة تشمل أقاليمها الأربعة، إقليم الساحل وإقليم الهضبة وإقليم الجزر وإقليم الوادي والصحراء. ويعزز هذا وفرة مكونات التنمية كما ونوعا ، غير أن واقع التنمية المكانية يعاني من قصور فمؤشرات التنمية البشرية منخفضة كما إن هناك نقصاً في البنية التحتية، ويمتد هذا المشكل التنموي إلى سمات السكان.

أهداف البحث:

يرمي البحث إلي تحقيق الأهداف الآتية:

أولا: التعرف على طبيعة العلاقة المتفاعلة بين سمات السكان والتنمية المستدامة في حضرموت.

ثانياً: تشخيص سمات السكان باعتبارها أحد مقومات التنمية ونعتقد أنها مكون رئيس و المسئول عن حركة التنمية كما ونوعا.

ثالثاً: وضع المعالجات التي من شأنها أن تسرع من التنمية المستدامة في حضرموت.

مشكلة البحث :

التنمية المستدامة هدف تسعى حضرموت للوصول إليه كبقية مناطق المعمورة . ولكن بلوغه في المستقبل المنظور تعترضه كثير من العقبات يأتي في مقدمتها سمات السكان التي تعاني من قصور تنموي فانعكس سلبا في التنمية المستدامة ، وعليه

* أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا ــ كلية الآداب ــ جامعة حضرموت

فإن أي تغيير إيجابي في خصائص السكان سيؤثر بنفس الاتجاه في حركة التنمية المستدامة في حضرموت. لهذا فقد حددت مشكلة البحث في الإجابة على تأثير سمات السكان في التنمية المستدامة .

منهج البحث : تعتمد الدراسة على عدة مناهج منها المنهج الاستقرائي ومنهج تحليل التباين والمنهج التطوري حيث تسمح جميعها بتحليل الظاهرة وتحقيق الأهداف المرجوة من البحث.

النطاق الجغرافي: يتمثل في المنطقة الجغرافية التي تجرى فيها الدراسة وقد انحصر المجال في محافظة حضرموت ، أما المجال الزمني يشمل المدة الوقعة بين 1994م – 2010م.

مصادر البحث : لتنفيذ هذا البحث تم الاستعانة بعدد من المصادر لعل أهمها الدراسات السابقة ، وكتب الإحصاء السنوي لعدة سنوات والنشرات والتقارير الرسمية الصادرة من مكتب وزارة التخطيط والتعاون ، أي مسوح للقوى العاملة في حضرموت.

كلمات مفتاحية: سمات السكان . التنمية البشرية ، التنمية المستدامة .

مكونات البحث: يتكون البحث من أربعة أجزاء خصص الجزء الأول للوقوف على الوضع السكاني في حضرموت من حيث الحجم والنمو والتوزيع كمحدد لسمات السكان الذي يتناولها الجزء الثاني وفيه تم تتبع السمات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. أما الجزء الثالث يتتبع تأثير سمات السكان في التنمية المستدامة والجزء الأخير يتناول سيناريوهات التنمية المتوقعة وينتهي البحث بخاتمة وتوصيات.

الجزء الأول:

الوضع السكاني في حضرموت:

حجم السكان ونموهم :

تتعرض المجتمعات السكانية لحركة دائمة يبرز أثرها في زيادة حجم السكان أو انخفاضة ، إذا لا وجود لمجتمع ساكن بمعنى الكلمة . وتتأثر المجتمعات السكانية ومن بينها مجتمع حضرموت في حركتها بالعوامل الحيوية (المواليد والوفيات والهجرة) وهذه تؤثر في السمات السكانية التي تؤثر هي الأخرى في التنمية المكانية، لهذا من الأهمية بمكان الوقوف على حجم ونمو سكان مجتمع حضرموت ومعدل نموهم ومن خلال التعدادات السكانية، والمسوح، والتقديرات ،والرسوم، يمكن تتبع ذلك من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) ومنهما يتضح أن عدد السكان في نهاية ستينيات القرن الماضي.

جدول رقم (1) يوضح تطور سكان حضرموت خلال المدة 1969 – 2012م

السنة	عدد السكان	الزيادة المطلقة	نسبة الزيادة	معدل النمو السنوي
1969	(1) 408167	-	-	-
1973	(2) 491304	83137	20.4	1.3
1988	(3) 703151	211847	43.1	2.4
1994	(4) 718008	14857	2.1	4.33
2004	(5) 1019807	301799	42.0	3.09
2005	1060442	40635	3.9	3,8
2006	1093315	986873	3.1	3.1
2007	1127208	33893	3.1	3.1
2008	1162151	34943	3.1	3.1
2009	1211629	49478	4,3	3.1
2010	1252354	40725	3,4	3.1

المصدر: (1) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

محمد علي الشعيبي.دراسات في التنمية الإقليمية ومشاكلها.دار القلم بيروت، 1972 . ص.114

(2) ج.ي.د.ش. الجهاز المركزي للإحصاء عدن. 1973 ص 21 .(3) ج.ي.د.ش.الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي 1988 ص22 .(4) ج.ي.وزارة التخطـيط والتنمية .الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لمحافظة حضرموت 1994.ص 103.. (5). مكتب الجهاز المركزي للإحصاء محافظة حضرموت .2004 .ص4 .

شكل رقم (1) يبين تطور سكان محافظة حضرموت خلال المدة من 1969 – 2010م

بلغ حوالي 408167 نسمة ، وفي أول تعداد رسمي نسمة وزيادة نسبية 20,4 % ، ثم واصـــل ســـكان سنة 1973م وصل عددهم إلـــى 491304 نـــسمة حضرموت ارتفاعهم فقد بلغ عددهم حسب مخرجات بزيادة مطلقة عن تقـــديرات ســـنة1969م 83137 تعداد 1988م (703151) نسمة بزيادة مطلقة عن

عقد السبعينيات 211847 نسمة ، و نسبية 43.1%. وفي آخر تعداد سكاني عام 2004م قفز عدد هم إلى 1,019,807 نسمة ، وحسب تقديرات عام 2007م وصل العدد إلى 1127208 نسمة بزيادة مطلقة تقدر بنحو 107401نسمة . وفي آخر تقدير سنة 2010 بلغ حجمهم 1252354 نسمة. وتأسيسا على ما تقدم فإن حجم السكان يساعد نظريا في تحقيق تنمية مكانية لأن هذا الحجم يوفر أيدي عاملة يطلبها سوق العمل.

وبالنسبة للنمو السكاني الذي يوضحه الخط البياني شكل رقم (2) فقد كان في بداية عقد السبعينيات 1.3% ويعد من المعدلات المنخفضة ويعكس الواقع الديموغرافي لحضرموت التي تتموضع في المرحلة الأولى من التحول الديموغرافي. وفي بداية الثمانينيات.

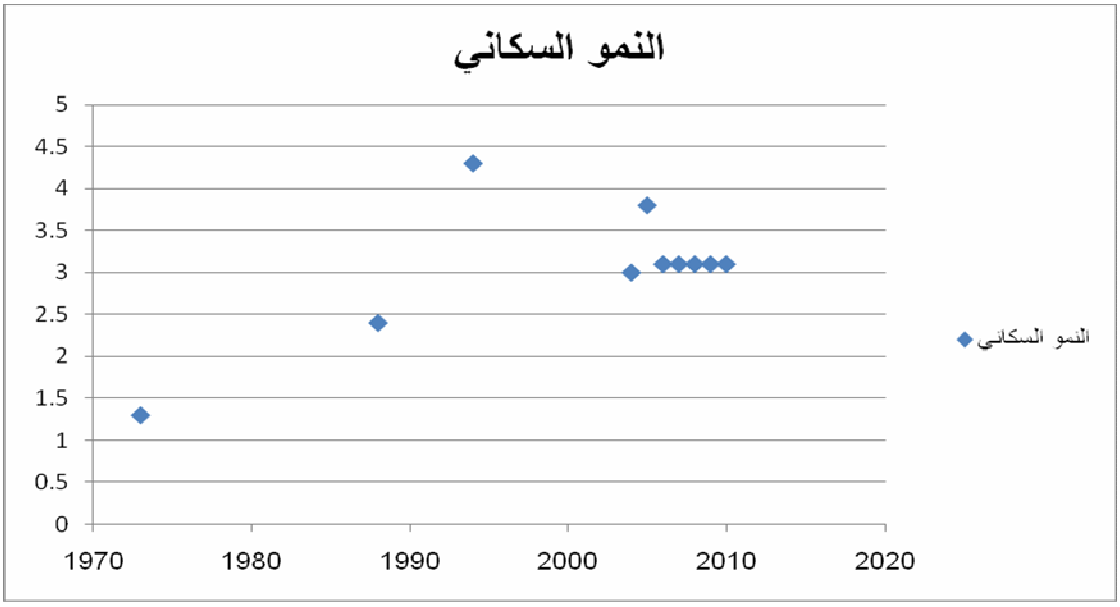

شكل رقم (2) يبين النمو السكاني في محافظة حضرموت خلال المدة (1973م – 2010 م)

ارتفع معدل النمو السكاني وبلغ 2.4 % وارتبط هذا بالتحول التنموي فقد شهدت المدة الواقعة من بداية سبعينيات القرن الماضي وحتى نهاية الثمانينيات تحولا إيجابيا في الوضع التنموي فقد انتشر التعليم ليشمل كل التجمعات السكانية، ليس في الجانب الكمي بل امتد إلى الجانب النوعي فقد تم إنشاء المعاهد المهنية والتقنية والكليات التخصصية في إطار جامعة عدن . وفي المجال الصحي تم إيصال الخدمات الصحية إلى معظم المستقرات البشرية لاسيما في الريف والبدو ،وكان لهذا أثر في تنمية السمات السكنية وانعكس إيجابيا على حركة التنمية المستدامة استمر النمو السكاني في تصاعده حتى وصل إلى 4.3% سنة 1994م وهو أعلى معدل نمو تسجله حضرموت ويرتبط هذا بالهجرة الوافدة من المحافظات الشمالية و من الصومال.غير أن خط النمو السكاني اتجه نحو الهبوط بداء من 2004 عندما بلغ 3,9% ثم واصل هبوطه إلى أن بلغ3,1% عام 2010م وهذا الانخفاض سيوثر

إيجابيا في التنمية المستدامة لأن هذا يسهل من التدخل في تحقيق تنمية مستدامة .

توزيع السكان في حضرموت:

تقسم حضرموت طبيعيا إلى خمسة أقاليم هي إقليم الساحل، وإقليم الهضبة، وإقليم الوادي، وإقليم الجزر وإقليم الصحراء. إما من الناحية الإدارية تنقسم إلى ثلاثين مديرية.تتباين من حيث المساحة وحجم سكانها وبالنسبة لتوزيع السكان سوف نعتمد التوزيع حسب الوحدات الإدارية (المديريات) لأن جميع أنماط التخطيط التنموي تعتمد هذا التوزيع.

تظهره بيانات(الجدول رقم 2) لعام 2004م و 2010م شكل هذا التوزيع ويتبين منه ثلاثة مستويات هي على النحو الآتي :

المستوى الأول : يزيد فيه الوزن النسبي للسكان عن 10% من إجمالي التوزيع السكاني للمديريات وتظهر هنا مديرية المكلا في المقدمة بأهمية نسبية 17.9% عام 2004 و 19,2 سنة 2010 م . ثم مديرية سيؤن بوزن نسبي 10 % لكلا العامين 2004 و 2010م . وهذه المديريات عواصم لأقاليم حضرموت . المكلا عاصمة إقليم ساحل حضرموت، كما إنها عاصمة المحافظة. أما سيؤن فهي عاصمة إقليم الوادي والصحراء ومن المعروف إن العواصم مناطق تركز سكاني لأنها تستحوذ على معظم مقدرات التنمية . ويوضح هذا المستوى التوافق بين حجم السكان واتجاه مشاريع التنمية.

جدول رقم (2) يوضح توزيع سكان حضرموت حسب الوحدات الإدارية (مديريات) للعوام 2004–2010م

المديرية	عدد السكان 2004	عدد السكان 2010	المديرية	عدد السكان 2004	عدد السكان 2010
المكلا	184635	241411	شبام	48829	58987
أرياف المكلا	16748	21561	تريم	100617	122898
الشحر	73482	90748	القطن	64248	79298
غيل باوزير	48831	58036	وادي العين حورة	28474	34598
الديس الشرقية	23092	26733	السوم	12666	15962
غيل بن يمين	28120	35091	ساه	24146	15962
الريدة وقصيعر	45180	56348	حريضة	18684	21315
حجر	25566	28656	عمد	20052	21315
دوعن	43836	45276	رخية	8715	9884
يبعث	9862	12158	حجر الصيعر	2474	3496
الضليعة	18678	21864	العبر	3348	3586
بروم ميفع	17327	21188	زمخ منوخ	1505	3586
حديبو	34011	35975	قف العوامر	2145	2368
قلنسية عبد الكوري	10109	12999	ثمود	2402	4859
سيئون	102409	125377	رماه	6357	7017

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الكتاب الاحصائي لمحافظة حضرموت 2010م

المستوى الثاني: يتراوح الوزن النسبي للسكان كحد أدنى 4,5% وأعلى 9,9% عام 2010م وتأتي كل من مديريات تريم 9.8% ،و الشحر 7,2% القطن6,3% ، غيل باوزير 4,6% ، الريدة وقصيعر 4,5% وهناك شبه توازن بين توزيع السكان والأوضاع التنموية . جميع هذه المديريات هي مدن ثانوية وتتمتع بوزن اقتصادي منخفض فهي مناطق زراعية وتجارية بسيطة مثل تريم، القطن زراعة الحبوب والخضروات ، و غيل باوزير زراعة التبغ. والشحر ،و الريدة وقصيعر مناطق لإنتاج الأسماك.

المستوى الثالث: مديريات تعاني من انخفاض سكاني ويتراوح وزنها النسبي بين أكثر من 1% واقل من 4,5% وهي مديريات طاردة للسكان لضعف حركة التنمية المستدامة والتنمية البشرية تتمثل في دوعن 3,6% ، حديبو 2,9% ،حورة وادي العين 2,7% ، ساه 2,4% ،حجر 2,3% ، الديس الشرقية 2,1% ، الضليعة 1,7% ، عمد 1,8% ، بروم ميفع 1.7% حريضة 1,7% ، السوم 1,3% ، يبعث1% وقلنسية وعبد الكوري 1% .وتشكل حوالي وتتموضع هذه المديريات أما في الشريط الساحلي والبعض في الأودية ،أو فوق الهضبة والآخر في خليج عدن ، وتعاني هذه المديريات من انخفاض تنموي بالرغم من توفر المقومات الطبيعية .

المستوى االرابع :أي المستوى المنخفض ويقل الوزن النسبي للسكان فيهما عن 1% .وتشمل رخية 0,7% ، رماه 0,5% ثمود 0,3% ،العبر 0,2% ، حجر الصيعر 0,2% ، قف العوامر 0,2% ، زمخ ومنوخ 0,1%. وهي مديريات طاردة للسكان. وتقع في صحراء الربع الخالي وتعاني من تدني مستوى التنمية.

وبناء على ما تقدم نجد هناك خللا في توزيع السكان حيث يميل إلى التركز في المدن الرئيسة ويقل بالاتجاه نحو المديريات الريفية إلى أن ينخفض بشكل كثيف في المديريات الصحراوية ،ويمكن التأثير في نمط التوزيع من خلال برامج تنمية بشرية ومستدامة في تلك المديريات الريفية والصحراوية .

سمات السكان في حضرموت:

يتناول هذا الجزء سمات سكان محافظة حضرموت العمرية والنوعية والاجتماعية والاقتصادية وهذه لها تأثير في التنمية المستدامة والتنمية البشرية.

السمات العمرية النوعية: الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) يوضح السمات العمرية النوعية لحضرموت ومنهما يتبين الآتي:

من الجدول يتبين أن الأطفال الفئة العمرية أقل من 15 سنة وهم المخزون البشري للتنمية في المستقبل شكلوا حوالي 41,3% من حجم السكان ، بينما شكل المسنون 60 سنة وما فوق 6,4% ،أما الفئة العمرية 15– 59 سنة وهم المجموعة التي يعتمد عليها المجتمع حاضرا في التنمية المستدامة فقد بلغ وزنها النسبي 52,58%.

وتأسيسا على ما تقدم فان السمات العمرية للسكان في حضرموت الدنيا والمتوسطة تشكل مقوما للتنمية المستدامة والبشرية اذا أمكن تنميتها بشكل جيد.

جدول رقم (3) يوضح السمات العمرية والنوعية لسكان محافظة حضرموت لعام 2004م

فئة الأعمار	ذكور		إناث		الإجمالي		نسبة النوع
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
أقل من سنة	13173	2,48	12502	2,50	25675	2.50	105
4–1	59314	11.18	58021	11,64	117335	11.41	102
9–5	75990	14,33	72889	8,60	148879	14,47	104
14–10	70075	13,21	63002	12,64	133077	12,94	111
19–15	64953	12,25	59144	11,89	124097	12,07	109
24–20	53737	15,34	46008	12,8	99745	9,70	116
29–25	42732	12,2	41329	8,29	84061	8,17	103
34–30	31020	5,85	29293	5,78	60313	5,86	105
39–35	27799	5,24	26769	5,37	54568	5,31	103
44–40	21027	3,96	19264	3,86	40921	3,92	109
49–45	17110	3,22	16398	3,29	33508	3,26	104
54–50	13601	2,56	13162	2,64	26763	2.60	103
59–55	8504	1,60	8985	1,80	17489	1,70	94
64–60	8917	1,68	9207	1,84	18124	1,76	96
69–65	6198	1,16	6505	1,30	12703	1,24	95
74–70	6430	1,21	6640	1,33	13070	1.27	96
79–75	3426	0,64	3358	0,67	6784	0,66	102
84–80	3041	0.56	2982	0,59	6023	0,59	102
85+	2583	0.48	2562	0,51	5145	0,50	101
غير مبين	554	0,10	352	0,07	906	0,09	157
الإجمالي	530184	100	498372	100	1028556	100	106

المصدر: الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي،الجهاز المركزي للإحصاء ،محافظة حضرموت– المكلا، كتاب الإحصاء السنوي لمحافظة حضرموت، 2010م ،ص 27.

السمات الاقتصادية:

يقصد بالسمات الاقتصادية للسكان الأنشطة الاقتصادية و القوة العاملة التي تمارس تلك الأنشطة . فالمؤشرات الاقتصادية هي دلالة على ما يتاح من سلع وخدمات للتنمية البشرية وتحسين مستوى المعيشة.

القوة العاملة :

يقصد بها الأفراد العاملون أو المتعطلون وذلك خلال مدة زمنية معينة ، كما يمكن وصفهم الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع والخدمات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ويجري عادة تحديد السن القانونية للعمل بقواعد تنظيمية تتباين من مجتمع لآخر وحتى داخل المجتمع الواحد وذلك لاعتبارات اقتصادية حسب حالة التنمية المكانية . ورغم ذلك فان المتعارف عليه دوليا هو اعتبار السن 15– 64 عاما هي سن القدرة على العمل أي سن الدخول والخروج من العمل .

يقدر عدد القوة العاملة الفعلية في حضرموت بموجب نتائج تعداد 2004م 54,395 عاملاً يشكلون 5,3% من حجم السكان منهم 27,929 عاملاً بوزن نسبي 51,3% و 26,466 عاملة بأهمية نسبية 48,7% . أما بالنسبة لأوضاعها حسب حالة العمل فإن عدد المشتغلين 18,305 بوزن نسبي 33,7% ، أما الباحثون عن عمل والراغبون فيه فقد بلغت نسبتهم 5,2%.وبالنسبة لمعدل المشاركة الاقتصادية لقوة العمل والذي يشير إلى قوة العمل قياسا بإجمالي عدد السكان في جميع الأعمار فقد بلغ 5.3% . وهذه المؤشرات تدل على تدني معدل المشاركة الاقتصادية للقوة العاملة في حضرموت وهذا له آثار في التنمية البشرية والمستدامة .

وبالنسبة للقوى العملة في المجالين الحضري والريفي تظهر البيانات بأن هناك تبايناً في توزيعهما حيث يصل العدد في الريف 28,000 عامل بوزن نسبي 51,5% ، أما عددهم في الحضر 26,369 بأهمية نسبية 48,55 % . وبالنسبة لمعدل المشاركة النوعية وهو من المؤشرات المهمة في التنمية المستدامة والبشرية يوضح ذلك الجدول رقم (4) والأشكال (3) و (4) يوضحان ذلك .

جدول (4) يبن معدل المشاركة النوعية في ريف حضرموت

نوع الإقامة	معدل المشاركة الخام			معدل المشاركة للقوة البشرية		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
حضر	2,5	2,6	5,1	33,3	3,1	36,4
ريف	2,6	2,4	5,5	28,7	2,3	31,0
إجمالي	5.5	5.0	10,5	62,0	5,4	66,4

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشئات لعام 2004م .

الجدول لا يظهر تفاوتا كبيرا في معدلات المشاركة الخام بين الذكور والإناث وبين الريف والحضر ويكشف هذا الخروج النسبي للمرأة لسوق العمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية كما أن انخفاض نسبة الذكور يعود إلى عدم الإدلاء ببيانات بسبب الموقف من السلوك السياسي للحكومة تجاه سكان حضرموت ، إلى جانب ذلك هجرة الشباب إلى دول الخليج.

وبالنسبة لمعدل المشاركة الاقتصادية للقوة البشرية يوجد تباين كبير بين النوعين وبين الريف والحضر فالارتفاع في الحضر يعود الى هجرة الذكور إلى الحضر لتوفر الأعمال مقارنة بالريف حيث ضيق سوق العمل ولا يوجد إلا سوق العمل الزراعي الذي يعاني من مشكلات لا تسهم في جذب واستقرار العمالة .

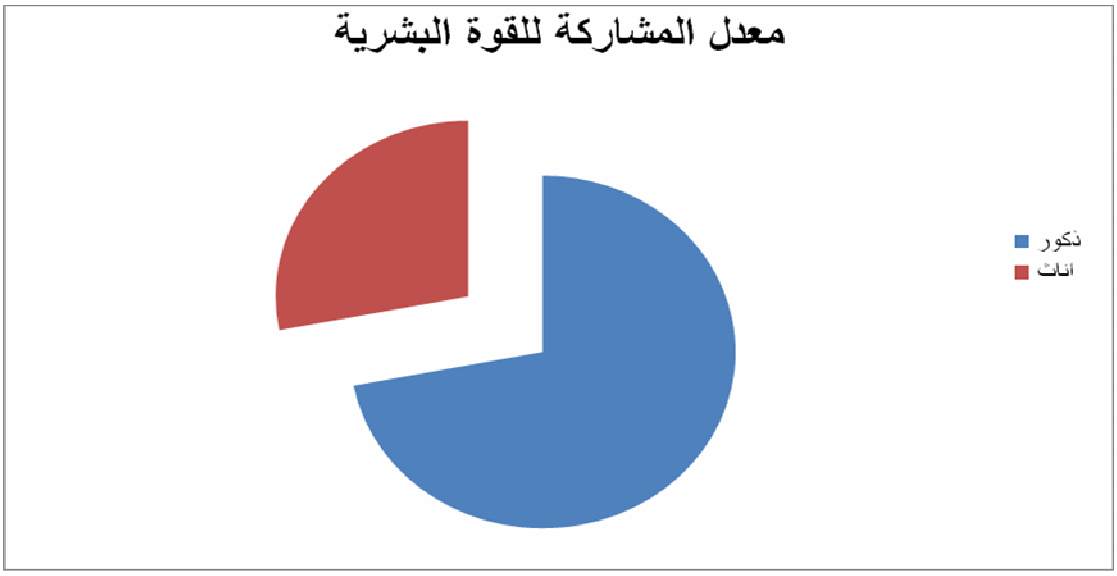

شكل رقم (3) يوضح معدل المشاركة الاقتصادية للقوة البشرية في حضرموت (2004م)

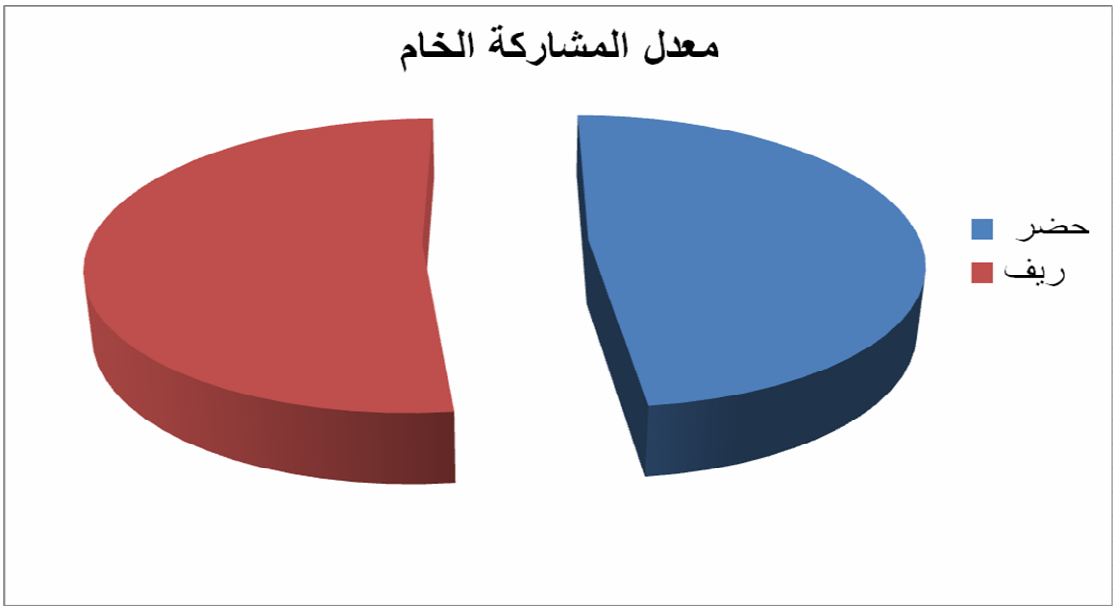

شكل رقم (4) يوضح معدل المشاركة الاقتصادية في الريف والحضر محافظة حضرموت لعام 2004م

توزيع القوة العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية :

الوقوف على الأنشطة الاقتصادية تمكن من معرفة موارد المجتمع البشرية في القطاعات الاقتصادية وهذا له تأثير في التنمية البشرية والتنمية المستدامة

ويظهر الجدول رقم (5) والشكل رقم (5) توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية ويتبين منه :

جدول رقم (5) يوضح توزيع السكان حسب الأنشطة الاقتصادية

نوع النشاط	العدد	النسبة	نوع النشاط	العدد	النسبة
الزراعة والصيد البري زالحراجة	2,450	13.9	الإدارة العامة والدفاع والضمان	1,765	9,7
صيد الأسماك والأنشطة ذات الصلة	1,044	5,8	التعليم	1,330	7,3
التعدين والنقل والمناجم والمحاجر	12,8	0,7	الصحة والعمل الاجتماعي	285	1,6
الصناعات التحويلية	1,018	5,6	أنشطة الخدمات الصحية والاجتماعية	342	1,9
إمدادات الكهرباء والمياه والغاز	1,38	0,8	الأسر الخاصة وأعمال منزلية	102	0,6
الإنشاءات (التشييد والبناء)	2,541	13,9	الفنادق والمطاعم	452	2,5
تجارة الجملة والتجزئة والصيانة	4,116	22,5	النقل والتخزين والاتصالات	1,389	7,6
الوساطة المالية	91	0,5	المنظمات والهيئات غير الإقليمية	2	0,01
الأنشطة العقارية والايجارية والتجارية	306	1,7	غير مبين	702	3,8

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات النتائج النهائية لتعداد 2004م محافظة حضرموت

إن قطاع التجارة ياتي في المرتبة الأولى بنسبة 22,5% يليه في المرتبة الثانية التشييد والبناء بوزن نسبي 13,9% ، وحل ثالثا قطاع الزراعة والصيد البري والحراجة بنسبة 13,8%، أما المرتبة الرابعة فقطاع الإدارة العامة للدفاع والضمان الاجتماعي بنسبة 9,6% . وجاء في المرتبة الخامسة قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 7,6% ، أما المرتبة السادسة فقطاع التعليم بنسبة 7% وجاء في المرتبة السابعة قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 5,6% ، أما النسبة الباقية 4,2% فقد توزعت على بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

من هذا التوزيع يظهر أن هناك خللا في توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية فينما تأتي الزراعة والأسماك في المراتب الثالثة والسابعة على

رغم توفر المقومات الطبيعية لهذه الأنشطة والحاجة إلى إنتاج الغذاء وتشغيل أبناء الريف في الزراعة إلى جانب إدماج المرأة في المكون الزراعي وهذا مؤشر على ضعف التخطيط للتنمية البشرية والمستدامة وهذا يتطلب تدخلات لحل هذا المشكل التنموي.

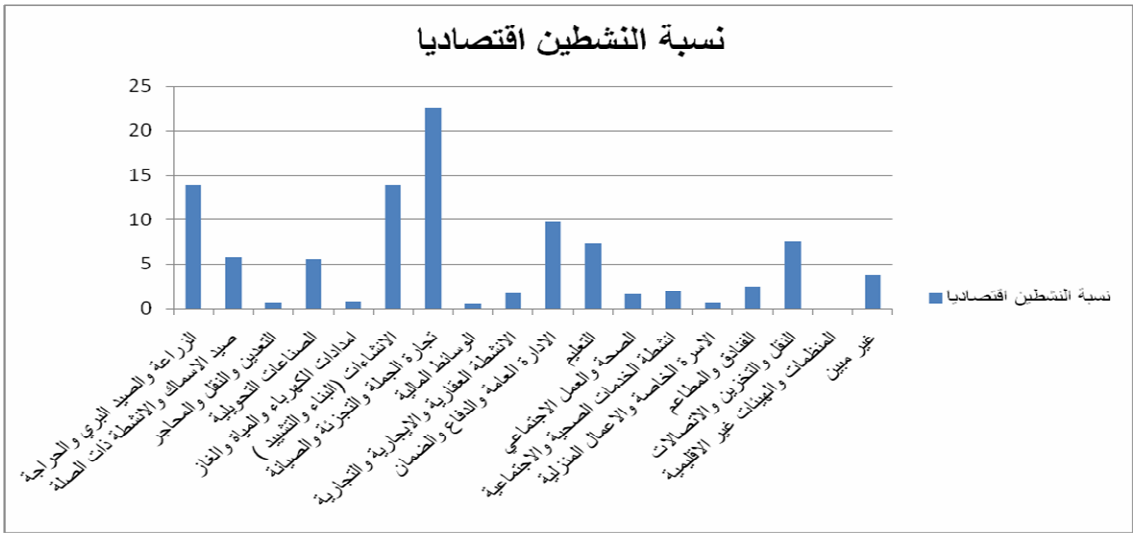

شكل رقم (5) يوضح السكان حسب النشاط الاقتصادي في حضرموت لعام 2004م

الخصائص الاجتماعية:

تتضمن هذه الخصائص التعليم والصحة وهما من مقاييس التنمية البشرية في الأمكنة الجغرافية.

التعليم :

للتعليم تأثير مهم في التنمية المستدامة لأي منطقة من مناطق العالم ، لأنه أحد مؤشرات التنمية البشرية ، لذلك فإن المردود من عملية التعليم لا يقدر بمال ، فالعمالة المتعلمة تعليما صحيحا أغلى من رؤوس الأموال كما إنها مفتاح التنمية البشرية والمستدامة ، حسب البيانات الرسمية عدد المسجلين الطلاب في مدارس التعليم الأساسي عام 2004م (200316) ارتفع العدد عام 2010 م إلى 238522 منهم 133110 طلاب و (105412) طالبة . يتوزعون على 646 مدرسة منها 627 مدرسة حكومية و 19 خاصة . أما بالنسبة لمتوسط عدد الطلاب داخل الصف وصل إلى 37 طالباً أما متوسط العدد لكل مدرس 26 طالبا .

أما بالنسبة للمقيدين في التعليم الثانوي فقد كان عددهم سنة 2004م 20452 ارتفع العدد عام 2010م إلى(28006) . منهم 18695 طالباً بنسبة 66,8% ، أما الطالبات بلغ عددهن 9311 بأهمية نسبية 33,2% ، وهولا يتوزعون على 71 ثانوية منها 58 حكومية و 13 خاصة . أما بالنسبة لعدد الشعب بلغ عددها 642 شعبة بمتوسط 40 طالباً لكل شعبة في المدارس الحكومية و19 طالبا في الثانويات الخاصة أما عدد الطلاب لكل مدرس فيصل المتوسط العام 17طالبا.

وبالنسبة للتعليم المهني والتقني فقد كان عدد الطلاب المقيدين عام 2004م (855) طالبا موزعين على ستة معاهد مهنية ارتفع العدد عام 2010 إلى 3499 ملتحقا منهم 2124 طالبا بنسبة 84% أما الطالبات

375 بوزن نسبي 15,1% وبالنسبة للتعليم الجامعي فقد بلغ عدد الطلاب المقيدين في عام 2010م (10566) من الجنسين منهم 8167 طالبا بنسبة 77,3% و 2794 طالبة بأهمية نسبية 22,7% موزعين على جامعتين حضرموت وجامعة الأحقاف نسبة 91,2% و8,8% على التوالي. يتوزعون على 19 كلية جاءت كليات العلوم الإنسانية في المرتبة الأولى فقد بلغ عدد المقيدين بها 4821 بنسبة 45,6% أما المقيدين في كليات العلوم التطبيقية والطبيعية بلغ عددهم 5745 بأهمية نسبية 54,4% .

الصحة:

يقصد بالسمات الصحية تلك التي تدل على الوضع الصحي للسكان خلال مدة معينة ومن أهم المؤشرات الصحية تلك المتعلقة بتوفير خدمات الرعاية للمرضى من أطباء وممرضين ومكونات البنية التحتية من مستشفيات ومراكز ووحدات صحية وتجهيزاتها وخاصة الآسرة كما تشمل تلك السمات وفيات الأطفال والأمراض المنتشرة كمؤشر على الاستدامة تظهر المؤشرات الصحية في حضرموت لعام 2010م وجود (4) مستشفيات عامة حكومية و 6 مستشفيات خاصة أما المستشفيات الريفية(13) مستشفى . كما يوجد 61 مركزا صحيا منها (41) مركزاً حكومياً و(20) مركزاً خاصاً . كما يوجد (268) وحدة صحية أولية و(41) منشأة لخدمة الأمومة والطفولة . تتركز المستشفيات العامة في المدن أما بقية المنشات فتتوزع في الريف والحضر. كما تظهر المؤشرات أن عدد الأطباء في حضرموت وصل إلى 731 طبيباً عاماً أما أطباء الأسنان بلغ عددهم 35 طبيباً أما عدد الممرضين 1290 ممرضا وبالنسبة لحظ السكان من هذه المؤشرات يصل إلى طبيب لكل 1558 نسمة ، أما بالنسبة للآسرة لعدد السكان يصل إلى سرير لكل 642 نسمة . وبالنسبة للمرضين فحظ الطبيب الواحد 2 ممرضان .أما بالنسبة للوفيات فقد بلغت الوفيات المسجلة عام 2010محوالي (1627) حالة وفاة وتأسيسا على ما تقدم فإن السمات الاجتماعية في حضرموت متدنية وهذا يؤثر في التنمية المستدامة ا

أثر سمات السكان في التنمية:

يتناول هذا الجزء أثر السمات السكانية في التنمية . من المعروف إن التنمية في مفهومها العام التغيير المنشود والتطوير الشامل للمجتمع بكل فعالياته وتكويناته حتى يقوى على إشباع الحاجات الأساسية لأفراده ، ويعمل على تحقيق الرفاهية لهم . ويحظى موضوع التنمية باهتمام العالم عامة والدول النامية خاصة . فهي أساس الأمن البشري ، كونه يمكن البشر في جميع جوانب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية .

وفي حضرموت فان الوقوف على أثر تلك السمات في التنمية البشرية والمستدامة يمكن من تقدير حجمهما ورصد أبعاد مراحل الأثر ويمكن من وضع المعالجات ليتم الاستفادة منها عند وضع خطط وبرامج التنمية لتجسيد مفهومها في الواقع الجغرافي.

أثر النمو السكاني :

النمو السكاني في حد ذاته مشكلة سكانية ويزداد أثر هذه المشكلة عندما يكون النمو في المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي ، إلى جانب وضعه في إطار التنمية البشرية والمستدامة لما يحدثه من آثار في منظومة الحياة . وفي المقابل فان التخطيط للموارد البشرية يؤدي إلى إمكانية استغلال أوسع للموارد والثروات ورفع الإنتاج والدخل لأن هذا يؤثر في

الحوافز الفردية وتطوير الإنتاج ، كما إن الضغط السكاني وراء الثورة الخضراء لمواجهه مشكلة الغذاء كما إنه وراء عملية التسريع في التصنيع وما يحدث من ذلك في زيادة الدخل ومستوى المعيشة.

من خلال دراسة النمو السكاني في حضرموت خلال المدة التي تناولتها الدراسة ومقابلتها بنمو الاستثمارات التنموية كما يوضح ذلك الجدول رقم (6) والشكل رقم (6) ويتبين منهما.

جدول رقم (6) يوضح نمو السكان ونمو الاستثمار في حضرموت

العام	الاستثمار مليون ريال		النمو السكاني
	الإنفاق الفعلي	نمو الإنفاق	
2001	4430	00	3.5
2002	1525.3	1.5	3.1
2003	6928.4	1.62	3.0
2004	12186.7	1.28	3.09
2005	7160582	2.7	3,8
2006	7160580	1.1	3.1
2007	8,476,328	0.9	3.1
2008	23,579,781	1.35	3.1
2009	4,299,404	0.26	3.1
2010	8,038,574	0,27	3.1

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوي لحضرموت للأعوام 2001. .2002. 2003. 2004. 2005 2006. 2007. 2008. 2009 . 2010م.

– إن حركة النمو السكاني سريعة حيث شهد العقد الأول من الألفية الثالثة تصاعدا في النمو السكاني ولم ينخفض عن معدل 3% وهو من المعدلات المرتفعة .

– هناك انخفاض في نمو الاستثمار الذي ضل يتأرجح بين 1.6% في أفضل حالاته سنة 2003م وأدناها 0.26% عام 2009م وهذا المخصص الاستثماري لا يتناسب مع حجم المكونات الاقتصادية من أسماك وزراعة ، وموارد نفط وغاز، وغيرها من المعادن بالإضافة إلى الموقع الجغرافي على بحر العرب حيث توجد الموانى البحرية القديمة منها شرمه ، الشحر ، القرن . يمكن إعادة نشاطها التجاري في الزمن الحضاري .

– وجود فجوة بين النمو السكاني ونمو الاستثمار منذ بداية الألفية الثالثة وأخذت في الاتساع منذ سنة 2004م بفارق 1.6 ووصلت الفجوة إلى 2.9 عام 2010م.

إن ارتفاع النمو السكاني في حضرموت وغياب أو ضعف برامج التنمية أدى إلى اختلال التوازن بين السكان والموارد، وإن عدم التوازن بينهما أدى إلى خلل في تهيئة مكونات البنية التحتية للتنمية البشرية و المستدامة ، ومن هنا بدأت السمات السكانية تؤثر سلبا في تنمية قدرات المجتمع الإنتاجية ومهاراته وموارده العامة ،وهما أساس التنمية البشرية والمستدامة . شكل يوضح تطور نمو السكان ونمو الاستثمار في حضرموت خلال المدة من 2001– 2010م

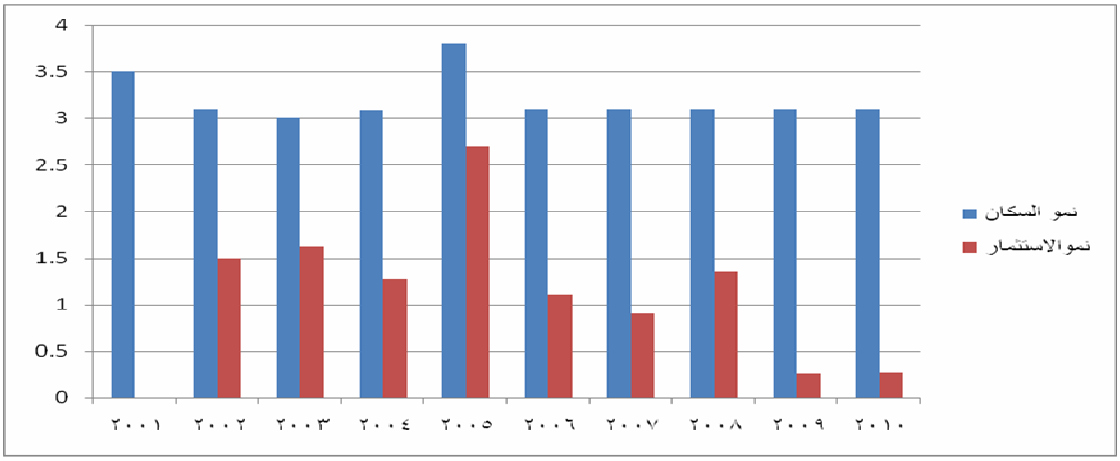

شكل رقم (7) يوضح نمو الاستثمار والسكان في محافظة حضرموت

أثر السمات العمرية النوعية:

تشكل السمات العمرية والنوعية أحد مكونات التنمية البشرية والمستدامة ، فهي مصيرية من حيث كونها تتحكم في المستقبل لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية في توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي وحسب الأشخاص الذي ينبغي حمل أعبائهم أي الأولاد والمسنين . كما أنها تؤثر في العلاقات الاجتماعية داخل الجماعة السكانية وهذا له تأثير في التنمية المستدامة ونوعية الأثر سلبا وإيجابا يتوقف على التخطيط السكاني.

وبالنسبة لأثر تلك السمات في التنمية البشرية والمستدامة في حضرموت حسب نتائج التعداد السكاني لعام 2004م لتبيين أثر تلك السمات في التنمية البشرية والمستدامة يمكن تتبع الأثر من خلال الوقوف على تلك السمات في توزيعها العريض كما يوضحه الجدول رقم (7)

جدول رقم (7) يوضح الفئات العمرية العريضة

الفئة العمرية بالسنوات	العدد	النسبة %
أقل من 15 سنة	424966	41,3
15–59	540835	52,6
أكثر من 60	62755	6,1
الإجمالي	1028556	100

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على كتب الإحصاء السنوي لحضرموت للأعوام 2010

بالنسبة للفئة العمرية أقل من (15 سنة) شكلوا حوالي (41,3 %) من حجم المجتمع . وعليه فان ارتفاع صغار السن يظهر ضعف البرامج السكانية . وأنها بعيدة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للسكان، كما تبين أن القائمين عليها لا يتمتعون بقدر عال من المهارة تمكنهم من ملامسة الواقع السكاني والتأثير فيه.

وعليه فان ارتفاع شريحة الصغار وارتفاع إعالتهم إلى حوالي (78.5%) يؤدي إلى انخفاض معدلات الادخار في الأسرة والمجتمع ويمتد هذا الانخفاض في الادخار إلى الجانب الحكومي. في المقابل ترتفع الحاجة إلى توفير الخدمات الأساسية لهم ومع شحه الموارد المالية يقود إلى اللامساواة وهذا يجعل من الأطفال عبءاً تنموياً.

أما بالنسبة للفئة العمرية (15– 59 سنة) أي من هم في سن النشاط الاقتصادي فهناك توسع فيها ، حيث بلغت نسبتها 52,6 % من إجمالي المكون السكاني ، أما سماتها الداخلية فهي متباينة . فنسبة النوع في أول فئة فيها (15 –19 سنة) بلغت 109 ذكور لكل مئة أنثى، وتصل أعلى معدل لها في الفئة العمرية 20– 24 سنة إلى 116 ذكراً لكل مئة أنثى . وفي الفئة العمرية (50– 54 سنة) وصلت 103 ذكور لكل مئة أنثى .

هذا الوضع من الناحية النظرية يوفر أيدي عاملة يمكن الاستفادة منها في الزراعة وصيد الأسماك وإنشاء البنية التحتية للخدمات والتعدين وغيرها من الأنشطة الاقتصادية .لكن الواقع الاقتصادي يبين أن هذه الفئة تعاني من عدة مشكلات سكانية لاسيما في الإعالة فتصل الإعالة العمرية الى 90,3% أما الإعالة العمرية للأطفال 78,5% . بينما تكون إعالة الكبار 11,6% . أما الإعالة الكلية فقد بلغت 190 % . بينما تصل الإعالة الاقتصادية إلى 1890 % .

إن هذه الأنماط من الإعالة قد أدت إلى أن تتحول هذه الفئات إلى مشكلة اقتصادية بسبب ارتفاع معدل البطالة في صفوفها حيث بلغت 12,2% ومن ثم تحولت هذه السمات السكانية إلى مشكلة تنموية بدلا من أن تكون مكوناً تنموياً .

أثر السمات الاجتماعية :

تتمثل السمات التعليمية في الآتي :

التعليم :

يعد التعليم واحداً من أهم محددات التنمية في المكان الجغرافي . بل يرى البعض أنه لب التنمية البشرية والمستدامة ويجب أن يحظى بالأولوية عند ترتيب مهامها ، فالتعليم كناتج يجعل السكان أكثر قدرة على الابتكار ومن ثم يصبحون أكثر غنى في كل نواحي الحياة فكلما كان الفرد والمجتمع أكثر تعليما كان خط التنمية البشرية والمستدامة يسير بشكل تصاعدي والعكس .

إن أثر التعليم كسمة اجتماعية في التنمية البشرية والمستدامة في حضرموت يتبين من خلال تتبع مؤشرات التعليم حيث تشير بيانات التعليم في حضرموت أن هناك عجزاً في البنية التحتية التعليمية في جميع مراحلها بدءاً من رياض الأطفال وحتى التعليم الثانوي وهذا أدى أن تكون السمات السكانية مشكلة تنموية بدلا من مكون تنموي إيجابي.

بالنسبة لرياض الأطفال تظهر البيانات أن هناك نقصاً حاداً في عدد رياض الأطفال حيث بلغ عددها (12) روضة يتواجد فيها (4245) طفلاً، بينما عدد الأطفال من هم في سن الالتحاق برياض الأطفال يتجاوز عددهم (33833) طفلاً أي أن ما يقارب (87,5%) من الأطفال في حضرموت لا يحصلون على إعداد نفسي ومعرفي قبل دخولهم مرحلة التعليم الأساسي وهذا له تأثير في استمرارهم التعليمي. كما إنه احد أسباب الأمية التي بلغت نسبتها (31,6%) من إجمالي السكان وترتفع عند الإناث لتصل إلى (46,5%) بينما تصل في صفوف الذكور (17,8%) وبلغ حجم الفجوة

النوعية للاميين (161 %) وبلغ دليل الأمية (0,316) وبالنسبة للتعليم الأساسي تظهر البيانات أن نسبة الالتحاق من (6- 14 سنة) بلغت (66.0 %) وينخفض الالتحاق عند الإناث دون هذا إلى (60,5 %) بينما يرتفع عند الذكور إلى حوالي (71,5 %).وبلغت الفجوة النوعية بين الجنسين (15,4 %) أما مؤشر التكافؤ(84,6 %) بمعنى إن عدداً كبيراً من الإناث لم يحصلن على تعليم وهذه السمة تؤثر سلبا في التنمية البشرية.ويزداد أثر هذا العامل من خلال معرفة الملتحقين بالتعليم الأساسي من سن (6-15 سنة) وهي إكمال مرحلة التعليم الأساسي فقد بلغ عدد الملتحقين (179,183) طالباً بينما كان عددهم في سن (6-14 سنة) (164,972) بانخفاض مطلق (14211) طالباً ، أما الملتحقون من الذكور بلغت نسبتهم (71,1 %) أما الملتحقات الإناث بلغت نسبتهن (57,5 %) وبلغت نسبة الانخفاض (0,4 %) و (3 %) للذكور والإناث على التوالي.أما الفجوة النوعية للملتحقين بلغت في التعليم الأساسي (19 %) أما مؤشر التكافؤ (81 %) .أما دليل التعليم فقد بلغ (0,430) .أما دليل التعليم للذكور بلغ (0,355) و دليل تعليم الإناث (0,501) بينما بلغ دليل التعليم الموزع بالتساوي (0,426) وتأسيا على ما تقدم يتضح أن هناك انخفاضاً في جميع أدلة التعليم للجنسين معا أو لكل من الذكور والإناث كلا على حده وهذا يفسر عمليا أن هناك قصورا تنمويا في تكوين العنصر البشري وهذا جعل عدا كبيرة من السكان خارج دائرة المشاركة الاقتصادية ومن هنا أثرت السمات التعليمية سلبا في التنمية البشرية والمستدامة.

الصحة:

التنمية الصحية جزء من التنمية البشرية والمستدامة فصحة الفرد هي الغاية التي يسعى لتحقيقها القائمون على التنمية البشرية والمستدامة .لأن السكان الإحصاء هم الأكثر قدرة على الإنتاج في جميع الأنشطة الاقتصادية ،لهذا فان توفر الخدمات الصحية في التجمعات السكانية يترتب عليها تقليل الوفيات وخاصة وفيات الأطفال والأمهات فضلا عن تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية ولتنظيم الأسرة ،وهذا يؤثر في خفض النمو السكاني وهذا يؤدي إلى توفير موارد مالية تسهم في التنمية البشرية والمستدامة، وعليه فإن أي قصور في الأوضاع الصحية بفعل ضعف التخطيط السكاني يؤدي إلى، إخراج أعداد كبيرة من السكان النشطين اقتصاديا من دائرة الإنتاج وهذا يؤثر في التنمية البشرية والمستدامة. وتتبين أثر السمات السكانية في التنمية البشرية والمستدامة في حضرموت من خلال تتبع التطور التاريخي للخدمات الصحية بشقيها العلاجي والوقائي في حضرموت .

تظهر البيانات الرسمية وهي شحيحة ولا تغطي كل المجالات الصحية إن هناك تدنياً في الخدمات الصحية فعدد السكان لكل طبيب عام 2006م كان (1566) ، ارتفع العدد بشكل طفيف عام 2008م إلى (1734).ويزداد العجز في الخدمات الصحية المقدمة للسكان في أطباء الأسنان حيث بلغ عدد أطباء الأسنان 28 طبيباً عام 2006م . أما في عام 2008م بلغ العدد (33) طبيباً بزيادة مطلقة (4) أطباء سنويا .

هذا الوضع أدى إلى انتشار الأمراض في حضرموت فقد بلغ إجمالي حالات الأمراض المبلغ عنها عام 2007م في عموم حضرموت (8805)

حالة أما في عام 2008 م ارتفعت إلى (24361) حالة مرضية بزيادة مطلقة (15556) ونسبية 63,9% حالة أما في عام 2010م بلغت(31216) حالة بزيادة نسبية (22%) ومطلقة (6855) .

أما بالنسبة لنوع الأمراض لم تظهر البيانات إلا مرض الإسهال الذي بلغت عدد إصاباته عام 2008م حوالي (13790) حالة وسجلت حالات الإسهال عام 2010م نحو (22534) حالة، بزيادة (8744) و 38,8% إصابة مطلقة ونسبية على التوالي كما إن تدني الخدمات الصحية المقدمة للسكان ترتب عليها ارتفاع عدد المعاقين. فبينما كان عدد المعاقين في حضرموت (3484) عام 1994م بنسبة (0,5 %) من إجمالي السكان ارتفع العدد إلى (16و302) بأهمية نسبية (1,6 %) من إجمالي السكان وبلغت نسبة الزيادة بين التعدادي (220 %) .هذا بالإضافة إلى أمراض السرطان والفشل الكلوي.

أما بالنسبة لحالات الوفيات تظهر البيانات الرسمية إن هناك (2106) حالة وفاة عام 2006م ارتفعت عام 2007 إلى (12043) حالة ثم وصلت إلى (1690) حالة عام 2008م .ووصلت إلى (1690) حالة هذا التفاوت يبين ضعف قصور تسجيل واقعات الوفيات في حضرموت وهذا يكشف ضعف التخطيط السكاني .ومن ثم أصبحت السمات الصحية مؤثرا سلبيا في التنمية البشرية والمستدامة.

أما بالنسبة لحالات وفيات الأطفال والأمهات ويعدان من المؤشرات المهمة لتبيين حال التنمية البشرية والمستدامة كذلك التخطيط السكاني و تنمية الموارد البشرية وهذا له تأثير في التنمية لأنه يؤثر في عملية التكاثر والإحلال الإنجابي يوضح ذلك الجدول رقم (8) ومنه يتبين الآتي :

هناك ارتفاع لوفيات الأمهات وإن خط الوفاة يسير بشكل تصاعدي فبينما كانت نسبة الوفاة(11,9 %) في 2001 م ارتفعت نسبة الوفيات عام 2003م إلى (16,7 %) ووصلت إلى (14,3 %) عام 2010 .

أما بالنسبة لتوقع العمر عند الميلاد فقد بلغ (61.85) يرتفع عند الإناث المعدل عند الإناث إلى (63,6) بينما يصل عند الذكور إلى (60,1) أما دليل العمر المتوقع عند الميلاد الذي يعد مؤشرا تنمويا فقد بلغت قيمته (0,871) إما قيمة الدليل للإناث (0,643) وللذكور (0,585) .

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول إن هناك ضعفاً في تقديم الخدمات الصحية في حضرموت بدءاً من خدمات الصحية العلاجية والوقائية والتثقيفية وخاصة تلك المؤثرة في دينامكية النمو السكاني كبرامج الصحة الإنجابية لاسيما تنظيم الأسرة . هذه الأوضاع أدت إلى أن تكون السمات السكانية مشكلات تنموية بدلا من مكون تنموي ا إيجابي هذه المؤشرات تبين إن هناك ضعفاً في تقديم خدمات الصحة الإنجابية في الحضر ويتوقع انعدامه في الريف ولهذا آثار في التنمية البشرية والمستدامة.

جدول رقم (8) وفيات الأمهات في حضرموت خلال المدة من 2001– 2010

العام	وفيات الأمهات %
2001	11,9
2002	11,9
2003	16,7
2004	11,9
2005	7,1
2006	11,9
2007	2,4
2008	4,8
2009	7,1
2010	14,3

Ahlam saleh bin-berik amena hamed trends in materenal mortality at the mukalla city , yemen , 2000- 2010 p 2

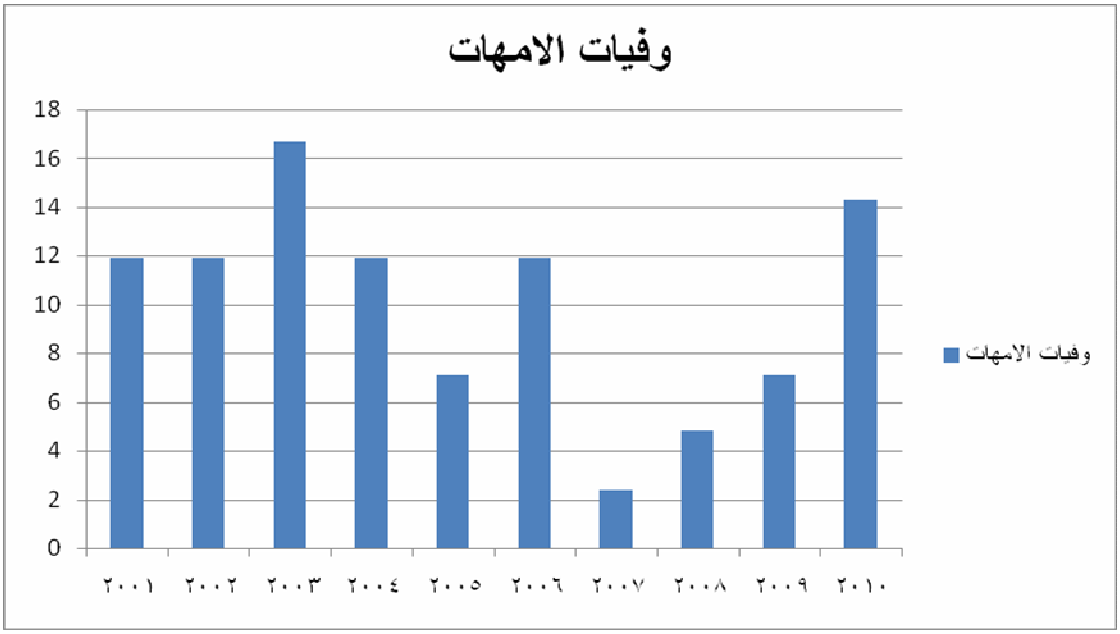

شكل رقم (8) تطور وفيات الأمهات في محافظة حضرموت 2001– 2010

السمات الاقتصادية :

تطور السمات الاقتصادية للسكان من حيث عددها وتوزيعها حسب الأنشطة والمهنة أهم مكونات التنمية البشرية والمستدامة . ومن المعروف أن تلك السمات تتأثر بالنمو السكاني ومستوى التنمية . ودرجة التأثير تتوقف على مستوى تخطيط السكان .

إن أثر السمات الاقتصادية في التنمية البشرية والمستدامة في حضرموت يمكن تتبعه من خلال الآتي :

توزيع المشتغلين حسب الحالة العملية :

يعد توزيع السكان حسب السمة العملية انعكاسا لطبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية بمعنى آخر التنمية البشرية والمستدامة . فقد أظهرت البيانات الإحصائية لتوزيع السكان حسب الحالة العملية أن من يعمل بأجر نقدي بلغت نسبتهم 62,7% وجاء في المرتبة الثانية من يعمل لحسابه بنسبة 18,6% وثالثا من يعملاً مشتركاً مع الأسرة بوزن نسبي 6,9 % وجاء رابعا صاحب عمل بوزن نسبي 5,3% أما المتطوع فجاء أخيرا بنسبة 0,27% .

كما تظهر البيانات وجود فجوات نوعية بين الجنسين واختلال في مؤشر التكافؤ . فالفجوة لصاحب العمل بلغت 69,65% أما مؤشر التكافؤ 30,4% ، وبالنسبة لمن يعمل لحسابه الخاص بلغت الفجوة النوعية بين الجنسين 58,45 وبلغ مؤشر التكافؤ 24,2% ،أما الفجوة لمن يعمل بأجر نقدي 29,1% وبلغ مؤشر التكافؤ 70,8% . وبالنسبة لمن يعمل باجر عيني بلغت الفجوة 21,2% ومؤشر التكافؤ 121% ، أما الفجوة النوعية لمن يعمل مع الأسرة 724,7% ومؤشر التكافؤ 483% . أما المتطوع فقد بلغت الفجوة النوعية ومؤشر التكافؤ بين الجنسين 385% و 866% على التوالي.

هذه المؤشرات تكشف عدة حقائق هي :

– أن من يعمل بأجر نقدي أو عيني شكلوا معا 65,1% وهذا يبين تنامي القطاع الخاص في التنمية البشرية والمستدامة وهذا يعني أن النشطين اقتصاديا يعتمدون على أنفسهم في خلق وظائف عمل لهم وهذا الاتجاه ينبغي تعزيزه .

– وجود فجوا نوعية كبيره وخاصة لصاحب العمل ومن يعمل لحسابه الخاص ومع الأسرة والمتطوعين حيث بلغت تلك الفجوات 69,655 و 58,4% و 724% و 385% على التوالي وهذا مؤشر على ضعف الفرص المتاحة للمرأة في التنمية مما يتطلب تدخلات لتنمية السمات السكانية للمرأة .

– اختلال مؤشر التكافؤ بين الجنسين وهذا يكشف ضعف برامج التنمية البشرية حيث تركز على الرجل وهذا يؤدي إلى وجود تنمية غير متوازنة .

توزيع السكان حسب المهنة:

توزيع السكان حسب المهنة وقطاع الملكية من المؤشرات المهمة الدالة على التنمية البشرية والمستدامة تشير الأرقام المستخرجة من نتائج تعداد السكان ان المهن البسيطة جاءت الزراعة وصيد الأسماك وإنشاءات وأعمال منزلية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 34,8% . وجاءت في المرتبة الثانية مهن الفنيين من تعليم وصحة وخدمات ودفاع ثانيا بوزن نسبي 28% . أما مهن الخدمات حلت ثالثا بأهمية نسبية 27,8% وأخير الحرف بنسبة 9,3%. وهي في تراجع وهو ما يفسر عمليا عدم الاهتمام بها أو أن منافسة بعض المهن المماثلة لها هو العامل الرئيس في تراجعها .

ويمكن القول إن ارتفاع المهن البسيطة يعني انخفاض دخل الأسر الواقعة في هذه المهنة وهذا مؤشر على ضعف التخطيط السكاني للقوى العاملة في الجوانب المهنية .ويتضح ذلك من خلال دليل الدخل وبالرغم من عدم توفر بيانات حول معدل دخل الفرد في حضرموت وفي نطاق حدود البيانات المتاحة يمكن استخدام نسبة قوة العمل في المهن غير البسيطة (غير الزراعية والسمكية) كمؤشر تقريبي لمستوى المعيشة بدلا من نصيب الفرد من الناتج المحلي مع اعتماد القيم القصوى والدنيا حسب في ضوء القيم الثابتة التي تبناها التقرير الإنمائي للأمم

المتحدة .وبناء على ذلك بلغت قيمة دليل الدخل في حضرموت (0,627) على ما تقدم من دليل العمر المتوقع عند الميلاد (0,871) دليل التعليم (0,430) ودليل الدخل (0,627) فإن قيمة دليل التنمية البشرية في حضرموت = 1/3 (0,871 + 0,430 + 0,627) = 0,642 وبناء على هذا المؤشر فان حضرموت تقع في مستوى التنمية البشرية المتوسطة وهذا بحاجة إلى تدخلات لمراجعة وتقويم واقع التنمية البشرية ومن ثم وضع خطط ذات أزمنة مختلفة قصيرة متوسطة طويلة للتنمية البشرية والمستدامة لرفع دليل مستوى تنمية متقدمة .

الخاتمة :

ركز البحث على سمات السكان والتنمية البشرية والمستدامة في محافظة حضرموت .وتتبع بالشرح والتحليل وضع السكان و سماتهم العمرية والنوعية والاجتماعية والاقتصادية وأثر هذه السمات في التنمية . وقد توصل البحث إلى الآتي :

أولا النتائج :

1- هناك قصور في تنمية السمات السكانية في حضرموت بسبب ضعف التخطيط السكاني مما أدى أن تكون هذه السمات مشكلة تنموية بدلا من أن تصبح مكوناً تنموياً إيجابياً وتشكل نافذة ديموجرافية لانطلاقة تنموية .

2- وجود فجوات نوعية كبيرة بين الجنسين إلى جانب خلل في مؤشر التكافؤ بين الجنسين نتيجة لضعف السمات السكانية للمرأة ترتب عليه خلل في حركة التنمية البشرية والمستدامة .

3- أظهر البحث تدني سمات التعليم بفعل المشكلات التي يعاني منها في جميع مراحله وأدى هذا إلى تدني دليل التعليم إلى دون المتوسط حسب الدليل العالمي للتنمية البشرية .

4- كشف البحث أن هناك ضعفاً في التخطيط للتنمية البشرية والمستدامة وكان أحد العوامل التي جعلت السمات السكانية عبئا تنمويا.

5- بين البحث أن حضرموت واقعة في ضمن مناطق التنمية البشرية المتوسطة.

ثانيا التوصيات :

1- الاهتمام بتخطيط السكان وذلك من خلال إيجاد قاعدة بيانات تمكن من رسم سياسيات سكانية ذات أبعاد مختلفة قصيرة ، متوسطة ، طويلة .

2- وضع خطط وبرامج سكانية ذات أبعاد وسيناريوهات مختلفة للتأثير الإيجابي في السمات السكانية لجعلهم نافذة ديموغرافية

3- التدخل السريع لحل مشاكل التعليم في حضرموت كمدخل للتنمية البشرية والتنمية المستدامة .

4- تحسين الوضع الصحي ونشر الثقافة الصحية وخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في عموم حضرموت لتقليل انتشار الأمراض والوفيات وخاصة وفيات الأطفال والأمهات لتحسين صحة الأم والطفل للتقليل من سرعة النمو السكاني.

5- وضع ميزانية للبحث العلمي من قبل الجهات الحكومية في حضرموت وخاصة تلك التي تتناول التنمية البشرية والمستدامة.

6- إقامة شراكة بين جامعة حضرموت الجهات الرسمية في تنمية البحوث التي تتناول قضايا السكان والتنمية البشرية والمستدامة.

المراجع:

1- وسف أحمد سالم العايدي ، الوقع التنموي في إقليم وادي الأردن ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 2013م ، ص70.

2- ج.ي.د.ش. الجهاز المركزي للإحصاء عدن. 1973 م.

3- ج.ي.د.ش.الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي 1988

4- ج.ي.وزارة التخطيط والتنمية .الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لمحافظة حضرموت 1994.

5- الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي،الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشاءات ، التقرير الثاني ، الخصائص الديموغرافية للسكان، ديسمبر 2004م.

6- الجمهورية اليمنية ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي،الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشاءات ، التقرير الثاني ، الخصائص الاقتصادية للسكان، ديسمبر 2004م

7- مكتب الجهاز المركزي للإحصاء محافظة حضرموت 2004م.

8- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي،الجهاز المركزي للإحصاء ،محافظة حضرموت- المكلا، كتاب الإحصاء السنوي لمحافظة حضرموت، 2010م

9- الأمم المتحدة.تقرير التنمية البشرية 2013م ، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع.

10- الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2004م ،الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع .

11- محمد علي الشعبي.دراسات في التنمية الإقليمية ومشاكلها.دار القلم بيروت، 1972م.

12- يوسف أحمد سالم العايدي ، الواقع التنموي في إقليم وادي الأردن ، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن ،ط1 ، 2013م .

13- Ahlam saleh bin-berik amena hamed trends in maternal mortality at the mukalla city , yemen , 2000-2010 p 2 .

Characteristics of Population and Development in Hadhramout Governorate (Geographical Perspective)

Rizg Sssdallah Al-Japri

Abstract

The current study analyzes geographically the characteristics of Hadhramout population and their influence on sustainable human development. An important fact related to the development planning is that population characteristics have their impact on policy making and success of development plans and programs, consequently developing these demographic, social and economic characteristics is a maim development requirement.

The researcher employed many methods and techniques such as the inductive method, analysis of differences, population census for the years 1994, 2004 and survey of labour forces and to achieve this a statistical analysis was used along with Excel programs to draw figures. The study findings show that Hadhramout population characteristics have so many problems that affect negatively sustainable development.